

مستقبل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في ظل المرجعية الأمريكية وسام إسماعيل محمود الفقعاوي

الملخص:

رعت الولايات المتحدة الأمريكية عملية التسوية السياسية الفلسطينية - الإسرائيلية ومفاوضاتها الثنائية منذ ما يزيد عن عشرين عاماً، لكن هذه الرعاية افتقدت لأبسط قواعد ومواد القانون الدولي ومفاهيم الحرية والعدالة والتوازن، بما لم يراع الحد الأدنى من احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمقرة من قبل الأمم المتحدة.

إن مسار المفاوضات الثنائية ومآلاته النهائية في ظل المرجعية الأمريكية وموازن القوى المُختل لصالح إسرائيل واستمرار الدعم الأمريكي لها ومجافات الواقع العربي والدولي، يبقى مفتوحاً على العديد من الاحتمالات والسيناريوهات المتوقعة، خاصة في ظل التحديات والمتغيرات التي تفرض نفسها على ذلك المسار.

Abstract:

Since more than twenty years, the United State has sponsored the Palestinian- Israeli political settlement process and its bilateral negotiation. However, this sponsoring lacked the minimum basics of international law, freedom concepts, justice and balance, which means it did not cater for the minimum of the Palestinians legitimate rights which has been approved by the United Nations.

Under the circumstances of the imbalanced power in favor of Israel, unlimited American support to Israel and the unfavorable Arab reality, the negotiation course and its ends by the American reference, makes it open to various expected probabilities and scenarios. That is especially in the light of the challenges and changes which are imposed on that course.

المقدمة:

عشرون عاماً ويزيد هي عمر المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وهي ذاتها المدة التي مرت على توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" أوسلو، والتي حرصت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون تحت رعايتها ومرجعيتها، بعد أن هيأت لها نتائج المتغيرات السياسية الذاتية والموضوعية، فلسطينياً وعربياً ودولياً ذلك، لكن هذه المرجعية ورغم عمرها الممتد لم تضمن تحقيق السلام القائم على الحد الأدنى من مفاهيم العدالة والتوازن واحترام الحقوق المشروعة والمقرة للشعب الفلسطيني من قبل مؤسسات الأمم المتحدة. يزداد هذا الأمر صعوبة مع تعمق الانقسام والتفكك العربي، ودخول الكثير من الدول العربية في صراعات واستقطابات داخلية في ضوء نتائج الانتفاضات الشعبية، مترافقاً مع استمرار سيادة الفرقة والانقسام بين صفوف الفلسطينيين.

يأتي ما سبق، في ظل استمرار الدعم الأمريكي للامحدود لإسرائيل، وتكرار الأخيرة للاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، واستمرار فرض وقائع جديدة على الأرض الفلسطينية، من استيطان وفصل جغرافي بين مناطق الضفة الغربية، واستمرار عزل وتهويد القدس، وحصار قطاع غزة وفصله عن الضفة.

إن مسار المفاوضات الثنائية ومآلاته النهائية في ظل المرجعية الأمريكية وموازن القوى المُختل لصالح إسرائيل يبدو أنه لن يكون في يد الفلسطينيين أو رغباتهم وأمنياتهم، وعليه فإن المستقبل يبقى مفتوحاً على العديد من التوقعات والسيناريوهات المحتملة، خاصة في ظل التحديات والمتغيرات التي تفرض نفسها على ذلك المسار.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه دراسة للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المستمرة منذ أكثر من عشرين عاماً تحت رعاية ومرجعية الولايات المتحدة الأمريكية حصراً، في ظل متغيرات كبيرة طرأت على الصعيد الدولية والعربية والفلسطينية، أكدت على استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل، وتراجع دور ومكانة الأمم المتحدة وقراراتها، وضعف الحالة الفلسطينية المنقسمة، وانشغال البلدان العربية بتأثيرات الانتفاضات الشعبية، مما يضع أمامنا مهمة استكشاف مستقبل تلك المفاوضات في ظل المرجعية الأمريكية، وإمكانية أن تثمر سياسياً.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في استمرار المرجعية الأمريكية الحصرية للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، منذ ما يزيد عن عشرين عاماً من الاتفاقيات الثنائية، والمفاوضات المستمرة بين مد وجزر، دون تحقيق أدنى الأهداف المرجوة من خلالها، بما في ذلك عدم قدرة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ثنائياً، وصولاً لحالة من الجمود التفاوضي بين الطرفين. وهذا بدوره ما يلقي ظلالاً من الشك على المرجعية الأمريكية للمفاوضات، ودورها في الوصول لتسوية سياسية حقيقية تضمن حل عادل وشامل للصراع.

أسئلة البحث:

- تندرج أسئلة البحث التي تساعد على القراءة والتحليل في التالي:
1. ما هي أبرز المتغيرات الدولية والعربية والفلسطينية التي تؤثر على المفاوضات؟
 2. إلى أي مدى يمكن للمفاوضات الثنائية أن تكون مثمرة سياسياً؟
 3. ما هو مستقبل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في ظل المرجعية الأمريكية؟

أهداف البحث:

- سيعمل البحث على تحقيق الأهداف التالية:
1. رصد وتحليل أثر المتغيرات دولياً وعربياً وفلسطينياً على المفاوضات الثنائية في ظل المرجعية الأمريكية.
 2. معرفة إمكانية الوصول لتسوية سياسية عادلة تضمن الحقوق الفلسطينية المعلنة في الدولة وتقرير المصير.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه يساعد في تحديد خصائص الظاهرة المبحوثة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع. ويعتمد أيضاً على تفسير الوضع القائم، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، بما يساعد في التحليل والربط والتفسير. بالإضافة إلى منهج الاستشراف المستقبلي والذي يقوم على ربط الماضي

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

بالحاضر ليخرج من خلالهما برؤية مستقبلية/ استشرافية، كون البحث ينتمي لدراسات استشراف المستقبل، من خلال تحديد وفحص دراسة المستقبلات البديلة وتعريفها، وتقديمها من خلال عدد من السيناريوهات والخيارات الممكنة.

أولاً/ أثر المتغيرات الدولية والعربية والفلسطينية على المفاوضات الثنائية:

إن الوقوف على دور الولايات المتحدة الأمريكية ورعايتها ومرجعيتها للمفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبالتالي مستقبل تلك المفاوضات، يتطلب الوقوف أمام أبرز المتغيرات التي طرأت على الصعيد الدولية والعربية والفلسطينية، والتي هي استمرار لقديم يتجدد، وأيضاً لجديد تجاوز في تأثيرات تفاعلاته الأبعاد المحلية والإقليمية. وذلك بهدف الرصد والتحليل والقراءة الموضوعية لها، ومدى انعكاسها أو تأثيرها سلباً أو إيجاباً على مجريات عملية التفاوض بين الطرفين، في ضوء طريقة تعاطي الولايات المتحدة مع تلك المتغيرات، وطريقة توظيفها لها في مسار المفاوضات بين الطرفين، انطلاقاً من رغبتها - كما تعلن - في إيجاد حل عادل وشامل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتحقيق رؤية حل الدولتين.

١- استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل:

ليس من المبالغة القول أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تشكل عائقاً وتحدياً أمام عملية التسوية، في ظل الرعاية شبه الحصرية لهذه العملية من قبلها، بدءاً من مؤتمر مدريد، مروراً باتفاق أوسلو، ومفاوضات كامب ديفيد الثانية، وصولاً لمؤتمر أنابوليس، وخطة جون كيري وزير خارجيتها مؤخراً. فلقد أثبتت الولايات المتحدة في كل مرة في مجمل جولات المفاوضات وما نتج عنها من اتفاقات أنها رعت وترعى المصالح الإسرائيلية في تلك المفاوضات والاتفاقات، وتوفر لها كل متطلبات الدعم والإسناد، بدءاً من الدعم السياسي والقانوني، من خلال تبنيتها للمواقف الإسرائيلية والترويج لها في المحافل الدولية والضغط على الفلسطينيين للقبول بها، بما في ذلك "مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية"، واستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد أي إدانة بحقها، وليس آخرها الفيتو الذي رفع في وجه إدانة الاستيطان في الضفة الغربية، وفي وجه قبول فلسطين دولة عضو في الأمم المتحدة، وصولاً للدعم العسكري والاقتصادي، حيث تقدر حجم المساعدات المالية السنوية المقدمة إلى إسرائيل بأربعة مليارات دولار، غير شاملة التجهيزات اللوجستية العسكرية التي تُوظف في قتل الفلسطينيين.

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

إن الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل ليس هبة أو منحة بل هو نتاج العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين الدولتين، في إطار المصالح الحيوية المشتركة بينهما في المنطقة العربية. "فالعلاقة الإسرائيلية - الأمريكية هي فوق استراتيجية، أي علاقة عضوية. ولعل النقطة المهمة هنا العلاقة بينهما هي علاقة داخلية أمريكية وليست جزءاً من السياسة الخارجية الأمريكية، لذا لا يجب توقع أي نوع من الإنصاف من قبل أي إدارة أمريكية حول كيفية حل الصراع عبر تسوية سياسية يغيب عنها توازن العلاقات الدولية"^(١).

إن سياسة الكيل بمكيالين هي التي سادت في العلاقة بين الولايات المتحدة وطرفي التسوية، وليس غرابة أو مصادفة أن يتطابق الموقف الأمريكي مع الموقف الإسرائيلي في الكثير من الأحيان، وخاصة في قضايا الحل النهائي. فعلى صعيد قضية القدس جاء الدعم الأمريكي لإسرائيل في نقطتين رئيسيتين^(٢):

الأولى: التشريعات والقرارات والمواقف الأمريكية والتي تصدر عن جميع المؤسسات الرسمية الأمريكية، والتي تتبنى رؤية إسرائيل فقط تجاه قضية القدس، مثل: اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

الثانية: حق النقض (الفيتو) الذي تتسلح فيه أمريكا وترفعه في وجه أي قرار قد يمس سيطرة إسرائيل الكاملة وسيادتها المطلقة عليها.

أما بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين فتتطبق الرؤية الأمريكية مع الرؤية الإسرائيلية حول هذه القضية الجوهرية في الصراع، وتشاطر الولايات المتحدة المخاوف الإسرائيلية إزاء هذه المسألة، التي تقلب موازين الواقع الديمغرافي في فلسطين، لذلك رفضت قبول القرار الدولي ١٩٤، وتأكد ذلك بامتناعها من التصويت معه في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٥م، حيث "سعت ولا تزال إلى تدمير الإطار السياسي والقانوني لقضية اللاجئين الفلسطينيين، والانتقال من مرحلة تهميش قرارات الشرعية الدولية إلى مرحلة استبدالها بالمقترحات الأمريكية، التي تستهدف إلغاء قرارات الشرعية الدولية جميعها"^(٣).

لم يختلف الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل من قضايا الصراع الأخرى، فالانحياز الأمريكي الواضح للمواقف الإسرائيلية بشأن التسوية والموقف من تزايد الاستيطان وجماد الفصل، وتحول الموقف الأمريكي من الراعي النزيه لعملية السلام،

~ وسام إسماعيل محمود الفتحاوي ~

إلى موقع الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، وتجربة المفاوضات ذاتها دللت على ذلك^(٤).

إن اتباع مسار المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية دون بدائل وخيارات أخرى، أظهر مازق هذا المسار الذي وصل إلى طريق مسدود، في الوقت الذي أبرز النهج الإسرائيلي المستمر والمدعوم أمريكياً بما لا يدع مجالاً للشك صعوبة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عبر استخدام أدوات جُربت. وكل المراهنات على تغيّر السياسة الأمريكية تلك باءت بالفشل، وخاب أمل من توقع من العرب والفلسطينيين أن يشكل قدوم باراك أوباما إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة انفراجة على صعيد المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية من جهة، وتخفيف حدة الدعم لإسرائيل من جهة أخرى، حيث سارت مجريات الأمور عكس هذ التوقع، وضمن حدود الرؤية الأمريكية الثابتة تجاه إسرائيل ودورها.

فالمبدأ العام الذي أرساه الرئيس باراك أوباما في مايو/أيار ٢٠١١ للمفاوضات بين الطرفين لم يغير شيئاً بالنسبة للقيادة الفلسطينية، ففي حين رحبت ببيانه الذي قال فيه أن أي حل لا بد أن يركز على حدود العام ١٩٦٧، وأن تكون هناك دولة فلسطينية صاحبة سيادة على أراضي متواصلة جغرافياً، إلا أنها أكدت من ناحية أخرى أن الإدارة الأمريكية لن تجبر إسرائيل على اتخاذ قرار استراتيجي بالانسحاب من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني^(٥).

ما سبق يعني أن الفلسطينيين أخطأوا تماماً في قراءة مشروع السلام الأمريكي، في وقت بدا وكأن إسرائيل وحدها المسموح لها بوضع بنود جدول أعمال السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتسوية الدائمة، وليس أدل على ذلك أن ما وُضع على طاولة المفاوضات في كامب ديفيد الثانية في تموز/يوليو ٢٠٠٠ الخطة الإسرائيلية حصراً، الحاصلة على موافقة كاملة من جانب الولايات المتحدة، وعرضت إسرائيل بموجبها الانسحاب من بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبما لا يتجاوز ١٥% من مساحة فلسطين التاريخية، تلك المساحة التي ستكون عبارة عن كانتونات منفصلة تتقاسمها مستوطنات، وتقطعها طرقات، وتحاصرها معسكرات الجيش، ويفصلها جدار العزل، بما يؤسس لغياب أبسط مقومات الدولة الحقيقية المتواصلة جغرافياً، والممتلكة لسيادتها ومقدراتها، وتتمتع بمقومات القابلية للاستمرار

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

والحياة والعلاقات الطبيعية، وهذا ما لا يمكن للتسوية الحالية والمستمرة فصولها أن تحققه.

بناء على ذلك، يمكن لنا تفهم إقدام القيادة الفلسطينية على التوجه للجمعية العامة للأمم المتحدة لقبول فلسطين عضواً مراقباً فيها، على أمل منها أن توظفها في خدمة أهدافها التفاوضية، وإرساء مقدمات قد تساهم بالتدرج في قبول فلسطين "دولة عضو" في حال تراخى الفيتو الأمريكي.

٢- غياب رعاية ومرجعية الأمم المتحدة:

شكل غياب رعاية ومرجعية الأمم المتحدة للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، خسارة للقضية الفلسطينية، وللقرارات الدولية التي أنصفت حقوق الفلسطينيين، التي غابت أيضاً عن طاولة المفاوضات التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية وشكلت مرجعيتها الوحيدة، وأفقدت الطرف الفلسطيني المفاوض أوراق قوة كان اللجوء إليها في جولات التفاوض المضنية مع المفاوض الإسرائيلي ضرورة كبيرة.

صحيح أن الأمم المتحدة تعرضت لتهميش وإقصاء وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولكن الصحيح أيضاً أن القيادة الفلسطينية أخطأت عندما تجاهلت هي دورها أهمية الأمم المتحدة ومرجعيتها للعملية التفاوضية، بحيث كان المستفيد الأول من المفاوضات الثنائية وبدون أدنى شك إسرائيل، حيث أنها بدل الاستناد إلى قرارات أممية ودولية أو أبعاد قانونية تفقدها تماماً، اتجهت مباشرة للتأثير العملي على أرض الواقع، ومن خلال الاتفاقيات والمفاوضات. لقد استند السلوك الإسرائيلي هذا إلى عدة عوامل منها: عدم استناد هيكلية المفاوضات القائمة إلى مرجعية الشرعية الدولية، وأن التقدم في مسارات التفاوض الثنائي هو الذي يحسم القضايا المصيرية (اللاجئين، الاستيطان، القدس، الدولة..). وليس الشرعية الدولية، وقابلية الطرف الفلسطيني لمناقشة بدائل للقرارات الدولية^(١).

وقع المفاوض الفلسطيني وأوقع معه القضية الفلسطينية في إشكالية قانونية دولية، وهي إشكالية شائكة، في رحلة البحث عن الدولة، عبر مجموع القرارات التي صدرت عن مؤسسات الأمم المتحدة، وتعطي للفلسطينيين بعض حقوقهم الوطنية،

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

وعليه فإن الشرعية الدولية معركة يجب أن تخاض، حيث أن تاريخ التعامل الفلسطيني مع الشرعية الدولية، يُظهر خلافاً كبيراً في إدارة هذا الملف. إن منظمة التحرير بدلاً من استخدام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة إطاراً قانونياً لعملية التسوية والمفاوضات، وضعت جانباً الحقوق الفلسطينية المقننة دولياً وجعلتها مجرد مواقف يجري التفاوض عليها، من هنا فإن إعلان المبادئ (أوسلو) ما هو إلا وثيقة فوق ما هو معروف في الجهود القانونية الدولية، ولا يستند إلى أي أساس قانوني، وفي هذا تقول لورا دريك: "إن إعلان المبادئ يقع خارج نطاق القانون الدولي ويتناقض معه جملةً وتفصيلاً وذلك من خلال تأكيده على شرعية أهم مظاهر الاحتلال. وفي الوقت عينه فإنه يتجاوز سياسياً (وليس قانونياً) القانون الدولي، لا بل حلّ هذا القانون بصفته الإطار الأوحده الذي تجري ضمنه معالجة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي"^(٧).

ولا شك بأنه بقبول مبدأ أن تكون قرارات الشرعية الدولية موضوعات قابلة للتفاوض في المرحلة النهائية من مراحل تنفيذ اتفاق أوسلو قد فسرتة إسرائيل على أنه تنازل من منظمة التحرير، سعت إلى استغلاله بكل السبل، بما يبقي مسار عملية التسوية دون مرجعية الشرعية الدولية، وهذا ما يلقي بظلاله الخطيرة على الفلسطينيين ومستقبل قضيتهم، كما يترتب عليه عدم قدرة الأمم المتحدة من فرض قراراتها التي اتخذها مجلس أمنها وجمعيتها العامة وفقدان لدورها ومصداقيتها^(٨).

إن التطور الجديد الذي حصل من خلال سعي القيادة الفلسطينية في الأمم المتحدة لتصبح فلسطين عضواً مراقباً في الجمعية العامة، بعد أن فشلت في عرض طلب العضوية الكاملة على مجلس الأمن، وفي ظل انسداد المسار التفاوضي لهو تأكيد من الجانب الفلسطيني، على مدى إدراكه - ولو متأخراً - للأهمية القانونية والسياسية لمقعد دولة فلسطين في الأمم المتحدة، لكن ثبت من مسار التسوية الجارية أن المكاسب السياسية لا تتحقق بهذه الطريقة، بل من خلال المفاوضات والاتفاقيات الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين، وتلقى شرعية من الولايات المتحدة الأمريكية^(٩).

في ذات الوقت فإن الاعتراف الأممي الذي حصل، ليس ضماناً فعلية لتغيير جدي على أرض الواقع، في ظل عدم انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وغياب السيادة الفلسطينية الحقيقية، وتخفيف القيود التجارية، مما يُبقي واقع الأراضي

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية^(١٠). ويؤكد رؤية إسرائيل أن طريق الدبلوماسية التفاوضية، هي الأنجع من أجل حل القضايا العالقة، وليس الأمم المتحدة^(١١). أثبتت تعاطي كل من الولايات المتحدة ومعها إسرائيل، إضافة إلى سوء تعامل القيادة الفلسطينية، خلال العملية التفاوضية منذ انطلاقتها، أنهما غيبا بوعي الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية عن سبق إصرار بهدف تقزيم المجتمع الدولي في مرحلة صعود الهيمنة الأمريكية على العالم، بما في ذلك تجاوز القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي من المفترض أن تحكم أي مفاوضات تطمح إلى إنهاء الصراع، وليس إلى إدارته، وتوفير الغطاء لما تقوم به الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، من تغيير الحقائق على الأرض لقطع الطريق عن إمكانية الوصول إلى حل يعمل على تحقيق الأهداف الفلسطينية في حق تقرير المصير والدولة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م.

٣- انشغال البلدان العربية بوقائع الانتفاضات الشعبية وآثارها:

شهدت العديد من البلدان العربية في أواسط شهر كانون أول/ديسمبر ٢٠١٠م، انتفاضات شعبية، بدأت شرارتها في تونس، وسرعان ما تفجرت في كل من مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، وأدت إلى تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية نوعية من حيث سقوط نظم الحكم في بعضها تحت ضغط المطلب الشعبي، في حين تحولت في بعضها لما يشبه الحرب الأهلية والمواجهة المفتوحة، في ظل دعم دولي وإقليمي لأطراف تلك المواجهة.

أدخلت تلك الانتفاضات البلدان العربية التي انفجرت بها في غمرة تحولات عميقة، أدت لظهور حركات سياسية واجتماعية لم يكن يُسمح لها في ظل النظم القائمة بالوجود والنشاط والحركة، إلا بحدود ما تسمح به تلك النظم وفي إطار يخدم ويحفظ وجودها واستمرار حكمها. وبروز المطالب الاجتماعية التي رفعتها تلك الانتفاضات، وبلورتها في شعار "عيش - حرية - كرامة اجتماعية".

مترافقة مع أزمات اقتصادية حادة دخلتها بعض هذه الدول، تحت ضعف بنيتها الاقتصادية، وهشاشة القطاع العام، وحجم ديونها الخارجية والداخلية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، والقيود المفروضة على التنمية، وغير ذلك من الأسباب التي اضطلعت بدور كبير لا يمكن إنكاره في إنتاج تلك الانتفاضات، سواء من حيث إسهامها في مفاجمة الفساد في قمة الهرم الاجتماعي، أو من

~ وسام إسماعيل محمود الفتحاوي ~

حيث آثارها الكارثية على الشرائح الواقعة في أسفل هذا الهرم، حيث عجلَ هذا الواقع بالانفجار بكل جلاء^(١٢).

لقد أعادت الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية إلى الأذهان مشهد الاستقطاب الحاد الذي شهدته إبان مراحل سابقة، أخذين بعين الاعتبار الاختلاف الجوهري بين المرحلتين، من حيث من أيد وعارض ودعم وجيش ووظف إمكانات وقدرات في تلك الانتفاضات، جعلت العلاقات العربية عُرضة للأزمات والاصطفافات والتوتر المستمر، "لكن ثمة فوارق يجب التوقف عندها في تطور الانقسامات بين الدول العربية وداخلها، ففي الماضي كانت الانقسامات وتغير التوجهات الداخلية ينتقل تدريجياً من الداخل إلى الخارج فتؤثر بشكل نسبي على العلاقات بين شعوب ودول المنطقة، وذلك بسبب محدودية التواصل مع العالم. في المرحلة الحالية فإن التأثير والتأثر بين الداخل والخارج متبادلان ويصعب تمييز أيهما أسبق أو أكثر تأثيراً. فالاستقطاب الإقليمي الحاصل منذ عدة سنوات، يترك بصمته على التفاعلات الداخلية"^(١٣).

تأسيساً على ما سبق، نستطيع الحديث عن وقائع الانتفاضات الشعبية العربية وآثارها على القضية الفلسطينية، في الوقت الذي اختلفت القراءات حول تلك المسألة، وانقسمت إلى وجهتي نظر؛ الأولى، رأت أنها ستدفع بالقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية إلى الواجهة، وعززوا وجهة نظرهم تلك بما أسموه "عدوى" الانتفاضات العربية على التحركات الشعبية الفلسطينية، التي تعززت بالتحركات الشبابية مطلع عام ٢٠١١م، رافعة شعارات تدعو لإنهاء الانقسام الداخلي والاحتلال الإسرائيلي، "ولم يخف المشاركون في هذا الحراك أنهم يعملون متأثرين باللحظة الثورية العربية، وتماشياً مع دور الشباب في هذه اللحظة، وضرورة استثمارها في عودة الروح إلى الوحدة الوطنية على طريق التحرير، كمتطلب أساسي لهذا التحرير والاستقلال والدولة، وأنهم يستشعرون أن القضية الوطنية قد استُلبت منهم لصالح تصرفات فئوية فصائلية ضيقة، ومن الضرورة إعادتها إلى الشعب"^(١٤). والثانية، رأت عكس ذلك، وتحديداً على صعيد المستقبل المنظور، مدعمة وجهة نظرها تلك، بأن الانتفاضات انطلقت أساساً تحت ضغوطات ومطالب وإلحاحية التغيير الداخلي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ولم ترفع أية شعارات قومية، بما في ذلك القضية الفلسطينية، إلا بصورة محدودة ومقتصرة على مواقف فردية هنا وهناك،

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

كما أن هذه الانتفاضات، وعلى الرغم من سقوط بعض النظم الحليفة لإسرائيل، والموقعة معها اتفاقيات سلام لم يطرأ أيّ تغيير على علاقتها مع إسرائيل، بل أكدت النظم التي تلتها التزامها بتلك الاتفاقات وإبقاء علاقتها بإسرائيل، ولعل ما يفسر ذلك هو أن هذه الانتفاضات قامت من أجل تحقيق مطالب وحقوق وطنية واجتماعية داخلية، وبالتالي فإن خطاباتها وشعاراتها خلت من الإشارة إلى عدو خارجي، في سياق مواجهتها للعدو الداخلي، بالإضافة إلى عفوية هذه الانتفاضات وعدم وجود قيادة محددة وواضحة لها، وعدم إظهارها لأبعاد قومية في أهدافها^(١٥).

إن صمت خطاب الانتفاضات العربية عن القضية الفلسطينية بسبب الصراع مع الأنظمة، لم يكن هو السبب الوحيد لغياب هذه القضية عن الأجندة المعلنة لهذه الانتفاضات، بل هناك أسباب تمثلت في الأوضاع التي سادت بعد إسقاط الأنظمة، والتي أهمها: ضرورة إصلاح وإعادة بناء مؤسسات وبنيات الدولة، والأخطار الاثنية والطائفية والجهوية التي تهدد التركيبة الاجتماعية، وغياب القيم والمفاهيم المشتركة بين القوى السياسية والمدنية مما أدى إلى إنكفائها على الداخل، وتأجيل كل القضايا التي تعتبرها خارجية بما في ذلك القضية الفلسطينية^(١٦).

إذا كانت قضية فلسطين قد غابت من هتافات الجماهير في مرحلة الانتفاضات، أي قبل أن تتمكن الجماهير من إسقاط النظم السابقة، فإن غيابها سيستمر أيضاً عن أجندة واهتمامات دول ما يسمى بالربيع العربي بعد الانتفاضات، على الأقل في المدى المنظور، فمن المتوقع أن تتراجع قضية فلسطين للوراء، ليحل محلها قضايا أخرى أكثر إلحاحاً على صناع القرار في "النظام السياسي العربي". أي أنه ستطغى قضايا الاستقرار الأمني والمجتمعي، وإعادة ترتيب البيت الداخلي، وإنعاش الاقتصاد والسياحة، وجلب الاستثمارات، ومعالجة أزمات البطالة والفقر، وإعادة صياغة العلاقات الإقليمية والخارجية وغيرها من القضايا ذات الأولوية؛ وسيقتصر حضور قضية فلسطين على مستوى الشعارات والمساعدات الإنسانية، ما يعني أنها ستعاني من جمود سياسي وتراجع، وربما تدهور خطير^(١٧).

يبدو أن القضية الفلسطينية وإلى أمد ليس قصيراً، ستبقى بعيدة عن دائرة اهتمام النظام الرسمي والشعبي العربي بالمعنى الجدي، خاصة وأنها مثلت ومنذ مطلع خمسينيات القرن المنصرم على الأقل القضية المركزية للأمة العربية، وباسمها حكمت نظم وزالت أخرى، وشكلت على مدى عقود طويلة من الزمن محور تفاعل

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

النظام الرسمي العربي في سنوات الحرب والسلام معاً، لكن على ما يبدو أن انشغال البلدان العربية بالوقائع التي أنتجتها الانتفاضات الشعبية وآثارها على أوضاعها الداخلية، سيُبقى القضية الفلسطينية، خارج دائرة اهتمامها، في ذات الوقت التي لن تخرج من دائرة اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية، التي ستبقى معنية برعايتها الحصرية لعملية التسوية السياسية الفلسطينية - الإسرائيلية، مستغلةً انشغال البلدان العربية بأوضاعها الداخلية، لتستمر في استفرادها وفرض شروطها وإملاءاتها ورؤيتها على الطرف الفلسطيني، بعيداً عن مرجعية الأمم المتحدة وقراراتها.

٤- استمرار تداعيات الانقسام الداخلي الفلسطيني:

عبر الاقتتال بين حركتي فتح وحماس، وصولاً للانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي تكرر في حزيران/يونيو ٢٠٠٧م، عن دخول الوضع الفلسطيني في حالة غير مسبوقه من الصراع، سواء لجهة المقدمات التي قادت إليه أو النتائج التي أفضى إليها، وزادت الوضع الداخلي ضعفاً وتشتتاً.

لقد كان المستفيد الأول ولا يزال من الانقسام الفلسطيني هو إسرائيل، التي لم تألوا جهداً في تعزيزه وترسيخه، من خلال تعزيز الانقسام الجغرافي باستفرادها بقطاع غزة، وجعله كياناً منفصلاً عن باقي الأراضي الفلسطينية، وتجسد ذلك جلياً في قرار إسرائيل بإعلان قطاع غزة كياناً معادياً لها. ولم يكن واقع الضفة الغربية بأحسن حال من قطاع غزة، حيث استفردت إسرائيل بها، وكثفت من استيطانها، وتقطيع أوصالها، وتحويلها إلى معازل وبانتوستانات، واستكمال بناء الجدار العازل، بالإضافة إلى الاستمرار في تهويد القدس. في الوقت الذي أعلنت فيه أن الرئيس الفلسطيني لا يسعه التفاوض معها والوصول إلى تسوية فعلية أو صناعة سلام حقيقي، لأنه لا يمثل كل الفلسطينيين^(١٨).

لهذا كله بذلت مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية وفصائلها المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني، جهداً كبيراً من أجل وقف مفاعيل الصراع والانقسام، وعلى طريق ذلك قُدمت العديد من المبادرات والوثائق، وتم عقد عدد من الاتفاقات منها اتفاق مكة، ووثيقة الوفاق الوطني، واتفاق القاهرة، لكن كل تلك الجهود لم تؤسس لمصالحة حقيقية، تنهي الانقسام ونتائجه بالكامل.

وعلى الرغم من التطور الذي حصل بتوقيع اتفاق المصالحة الذي عُرف "باتفاق الشاطئ" في أواخر نيسان/إبريل ٢٠١٤م، والذي تم بموجبه الاتفاق على

~ وسام إسماعيل محمود الفعاعوي ~

تشكيل حكومة الوفاق الوطني من "تكنوقراط ومستقلين"، والتحصير لانتخابات رئاسية وتشريعية خلال فترة ستة أشهر من توقيع الاتفاق، إلا أن توقيع هذا الاتفاق وما تبعه من خطوات تنفيذية لا يؤشر إلى أن صفحة الانقسام قد طويت، بل لا يزال هناك العديد من الإشكاليات الذاتية والموضوعية التي ستعترض طريق إنجاز المصالحة، ولعل أبرزها: آليات توحيد النظام السياسي الفلسطيني، وإصلاح وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ودخول حماس فيها، والبرنامج السياسي لحكومة الوفاق، وآليات بسط نفوذها على قطاع غزة، التي أضحت كل مؤسساته الرسمية من مدنية وعسكرية وأمنية تابعة لحماس وحكومتها، ودمج موظفي حكومة غزة ضمن موظفي السلطة وتحمل مسؤولية رواتبهم، إلى غير ذلك مما قد يبرز في المستقبل القريب، ومنه ما برز حقاً من خلال الاختلاف حول عدد من القضايا التي طرحت، وأبرزها ملف الموظفين، مما أعاد أجواء المشاحنات والتراشق الإعلامي وتحميل المسؤوليات، والأبرز هنا أيضاً هو تجاوز مدة السنة شهور المتفق عليها لإجراء الانتخابات، ولم يُلاحظ اتخاذ خطوات تدل على إمكانية إجرائها خلال فترة قريبة.

يضاف إلى ما سبق، الرفض الإسرائيلي للاتفاق ونتائجه، واتخاذها إجراءات عقابية ضد السلطة، والحدز والترقب الأمريكي والترحيب الأوروبي المشروط. "إذ اكتفى الرئيس الأمريكي بالقول هذه مصالحة لا تخدم عملية السلام، ودارت ردود مختلف المسؤولين الأمريكيين في فلك هذا الموقف الناعم نسبياً، غير أنهم شددوا على ضرورة التزام الفلسطينيين - في ظل المصالحة بالطبع- بالاعتراف بإسرائيل والاتفاقات المبرمة معها ونبذ العنف (أي الإرهاب بمصطلحهم والمقاومة بمصطلح الفلسطينيين)"^(١٩).

إن استمرار تداعيات الانقسام الداخلي الفلسطيني، وعدم القدرة على إنهائه وإتمام المصالحة بشكل كامل، بما يستعيد وحدة النظام السياسي الفلسطيني، من خلال تطبيق ما تم الاتفاق عليه على أرض الواقع، يؤكد بأن كل تأخر إزاء ذلك يزيد من تعميق هذا الانقسام واستمراره واستمرار نتائجه الضارة، بما يعزز كل عوامل إدامته، جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، وصولاً للانفصال شبه التام. ففي ظل انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وغياب وحدة النظام السياسي الفلسطيني، لا يمكن الحديث جدياً عن إمكانية قيام دولة فلسطينية على هذا الإقليم من فلسطين.

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

ثانياً/ مستقبل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية والسيناريوهات المحتملة:

إن الحديث عن مستقبل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في ظل ما يعترضها من تحديات ومعوقات جدية ليس بالأمر السهل، فلا تقف المسألة عند حدود الوقائع الديمغرافية والجيوسياسية التي تفرضها إسرائيل في الضفة الغربية، من تكثيف وتمدد للاستيطان وتهويد متسارع للقدس وجدار عازل وحواجز عسكرية، وتحويل مناطق الضفة إلى معازل وجزر منفصلة عن بعضها البعض بطريقة ممنهجة ومدروسة، واستمرار سياسة التوغلات والاعتقالات، في ذات الوقت الذي تستمر فيه بفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وضرب حصار خانق حوله، بالإضافة للشرط المسبق بالاعتراف بيهودية إسرائيل، وازدياد المطالب والاشتراطات الأمنية، بل في أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لا تعترفا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحتى في حدودها الدنيا المعلنة فلسطينياً في الدولة وتقرير المصير، وأن كل ما تهدفان إليه هو "مجرد خلق نظام سياسي مختلط، ثلاثي الأبعاد، يتشكل من نظام استعماري إزاء الأرض الفلسطينية، ونظام فصل عنصري يميّز بين المستوطنين والفلسطينيين، ونظام حكم ذاتي للفلسطينيين، يتمثل بقيام سلطة لهم، ما يغطي على النظامين السابقين، ويجنب إسرائيل الأعباء السياسية والأمنية والاقتصادية والأخلاقية المترتبة من كونها دولة احتلال، أي المطلوب التسهيل على إسرائيل سعيها العيش في واقع من احتلال مريح ومربح ويرضي السكان الأصليين"^(٢٠).

بناء على ما تقدم، يتأكد بأن الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية للتسوية لم تخرج عن كونها "تسكين طويل الأمد" للصراع، في وقت تكسب فيه إسرائيل الأرض والزمن معاً. وهذا ما باتت القيادة الفلسطينية تدركه، لكن بعد أن أصبحت أسيرة بشكل كبير لخيار التسوية واشتراطاته، وعدم قدرتها على الفكك من المرجعية الأمريكية للعملية التفاوضية، رغم محاولاتها التي لم تنجح حتى اللحظة في رفع تمثيل فلسطين إلى دولة عضو في الأمم المتحدة. ففي مقابلة مع صائب عريقات قال بأن: "إسرائيل جزء من الحياة السياسية الأمريكية، وإسرائيل حليف استراتيجي للولايات المتحدة، وبالتالي ينبغي على الولايات المتحدة أن تُلزم إسرائيل بوقف كل الأنشطة الاستيطانية بما يشمل القدس الشرقية، لأنه عندما يقول الرئيس أوباما إن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مصلحة أمريكية عليا هو يعرف ما يقول"^(٢١).

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

صحيح أن رئيس الولايات المتحدة يعرف ما يقول، لكن الصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنفك عن توفير كل أشكال الدعم والحماية والإسناد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لإسرائيل، وصولاً لتبني الرواية الصهيونية بأساطيرها وخرافاتها أي اعتبار اليهودية قومية، والصهيونية ممثلاً لليهود، ومساواتها باليهودية، بما يعني تسويغاً للمشروع الصهيوني، ولتطهير فلسطين عرقياً من شعبها^(٢٢).

إن أزمة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ومستقبلها، هو من طبيعة وجوهر تلك المفاوضات ذاتها، التي لم تتأسس على الاعتراف بالمعاناة الفلسطينية المستمرة، التي كان سببها تشريد الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه عام ١٩٤٨م، بالإضافة إلى أنها لم تقم بين طرفين متكافئين ليس بمفهوم القوة الحسية أو المجردة أو بحسابات موازين القوى المختلفة لصالح إسرائيل، بل بمفهوم الإقرار بالاعتراف مكتمل الأركان بين الطرفين، الذي ظفرت به إسرائيل سياسياً وقانونياً، مقابل الاعتراف بحق تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين فقط - رغم رفضنا للاعتراف من حيث المبدأ - وهذه خطيئة كبرى وقعت بها المنظمة. يضاف لذلك أيضاً غياب المرجعية الدولية والقانونية الواضحة للمفاوضات، وانعدام الخيارات البديلة أو انسداد الأفق أمامها في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية الفلسطينية الموحدة، منذ انطلاق عملية التسوية، التي غابت معها فرص المراجعة والتقييم بما يتيح فرص تغيير المسار أو حتى تعديله، الأمر الذي بدوره وضع أهداف وحقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني تحت شروط وسقف الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية.

السيناريوهات المحتملة:

تأسيساً على ما تقدم، والذي يضعنا أمام مشهد تفاوضي معقد بين الطرفين، عبر عنه مسار المفاوضات ذاتها سواء من حيث المدة الزمنية الطويلة أو استمرار التعثر والتوقف والتجاذب أو عدم القدرة على تطبيق العديد من القضايا التي تم الاتفاق حولها والاختلاف حول تطبيقات بعضها، والتي تعني أن حجم التناقضات وبالتالي الفجوة بين مواقف ومطالب الطرفين واسعة، في ظل غياب ضغط الولايات المتحدة الأمريكية الجدي كمرجعية وراعية للعملية التفاوضية، خاصة على إسرائيل، فإن كل ذلك يجعل المشهد التفاوضي المستقبلي مفتوحاً على عدد من السيناريوهات المحتملة أهمها:

١- استكمال إجراءات الاعتراف بالدولة الفلسطينية من الأمم المتحدة:

يعتمد هذا السيناريو على تحريك الطلب الفلسطيني المقدم للأمم المتحدة للحصول على اعتراف كامل بالدولة الفلسطينية، إما من خلال الجمعية العامة أو مجلس الأمن، بطريقة وأسلوب متدرج من خلال استكمال شروط ومتطلبات ذلك، والتوقيع على المعاهدات والاتفاقات الدولية كاملة. حيث يعتبر اتخاذ قرار الذهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠١١م، من قبل قيادتي منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لطلب رفع تمثيل فلسطين إلى "دولة عضو بصفة مراقب"، والموافقة على ذلك من قبل الجمعية العامة بأغلبية كبيرة، في أحد جوانبه سحب للباسط تدريجياً من كنف الرعاية الأمريكية لعملية التسوية، وتجاوز لالتزامات اتفاق أوسلو.

ولهذا السبب وغيره سيلقى استكمال التوجه الفلسطيني هذا معارضة أمريكية وإسرائيلية، كالتى واجهها تحركها من الأصل، وقد يلقى المصير نفسه، وهو ما يوجد نوعاً من الإرباك والإحباط لدى القيادة الفلسطينية في التعامل مع هذا الملف، خاصة أن الرفض الأمريكي والإسرائيلي يشكلان تحدياً حقيقياً أمام القيادة الفلسطينية وتوجهها هذا.

٢- الفصل الأحادي:

يبقى هذا السيناريو محتمل ومتوقع التطبيق، خاصة أنه خيار مفضل إسرائيلياً في ظل نجاح تطبيقه في كل من لبنان عام ٢٠٠٠ وقطاع غزة عام ٢٠٠٥م، في ظل تصاعد أصوات إسرائيلية تدعو لتطبيق هذا الخيار في الضفة الغربية، وهذا ما من شأنه أن يخفف عن كاهل إسرائيل بعض الضغوط الدولية، ويجعلها ترسم الحل الأمثل لوضع الضفة الغربية لوحدها، بما يحفظ لها حدود آمنة، ويظهرها وكأنها تستكمل ما يتطلبه تطبيق الاتفاقات السابقة، وفي ذات الوقت تُظهر السلطة وكأنها هي التي تعيق عملية التسوية. فسيناريو "الفصل الأحادي" أو "فك الارتباط"، رغم أنه خيار مفضل إسرائيلياً إلا أنه ليس مضمون النتائج خاصة لجهة توقع رد فعل الفلسطينيين، كونه ينطوي على منزلة وسط بين منزلتين، أي بين الفشل أو التوصل إلى اتفاقات جزئية ومؤقتة.

٣- حل السلطة الفلسطينية:

يرتكز هذا السيناريو على الدعوات الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية التي بدأت بالظهور بعد عملية الاجتياح الواسع الذي قامت به إسرائيل للمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٢م والمعروفة بمناطق (أ)، والتي سميت في حينها بعملية السور الواقعي، ومن بعدها لم تتوقف الدعوات التي تطالب بدراسة هذا الخيار، كلما ازداد العدوان الإسرائيلي، وتوغل استيطاناً وتهويداً، كما بدا بعد الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة أو كلما تعثرت أو فشلت المفاوضات بين الطرفين أو كلما زادت إسرائيل من حجم ضغوطها وحصارها للسلطة، حيث أُعيد طرح هذا الخيار مجدداً بعد تعثر المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية برعاية جون كيري.

وعلى الرغم من تلويع الرئيس محمود عباس غير مرة بهذا الخيار، لكن ذلك لا يعني أنه الخيار المفضل بالنسبة للفلسطينيين بقيادة وشعباً، خاصة وأن السلطة باتت أكبر مُشغل في الضفة والقطاع، وقيامها بمهام سياسية واجتماعية عديدة، بالإضافة إلى أن قرار إنشاء السلطة ليس قراراً فلسطينياً محضاً، بل هو نتيجة اتفاق دولي (تعاقدي)، يصعب على طرف لوحدته اتخاذ قرار فيه بدون رأي الآخرين الذين في الغالب لا يروق لهم هذا الخيار ولا يسعوا إليه، تحديداً إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

٤- استمرار الوضع الراهن:

يشكل هذا السيناريو استمراراً للوضع الراهن، الذي نشأ بموجب اتفاق

"إعلان

المبادئ" أو سلو، ولا يبدو أنه قابل للتغيير في المدى المنظور، خصوصاً أن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ما تزال متعثرة، وهي تقف أمام حائط مسدود منذ انتهاء مفاوضات كامب ديفيد الثانية. ويعتمد هذا السيناريو من جانب على ارتياح الإسرائيليين إلى هذا الخيار ما دام في مقدورهم الاستمرار في سياساتهم الاستيطانية والتهويدية، وإجراءاتهم أحادية الجانب، في الوقت الذي تقوم فيه سلطة فلسطينية "صديقة" بإدارة أوضاع السكان الفلسطينيين إدارياً واجتماعياً وخدمياً واقتصادياً، في وقت فقد الفلسطينيون الكثير من عناصر قوتهم، وأنهكت قواهم، وتراجعت

~ وسام إسماعيل محمود الفتحاوي ~

مقاومتهم، بحيث تبقى السيطرة الأمنية والعسكرية بيد إسرائيل دون أن تتحمل تكلفة احتلالها هذا.

يضاف لما سبق، أن التعاطي الإسرائيلي خلال الفترة المنصرمة مع المفاوضات ونتائجها، أثبت أنه غير جاد في الوصول إلى سلام حقيقي مع الفلسطينيين، وأن كل ما يسعى إليه هو "إدارة الصراع" وليس حله. ومن جانب آخر فإن القيادة الرسمية الفلسطينية مدعومة بالتوجه الرسمي العربي، لا تزال مصرة على الاستمرار في عملية التسوية دون توفر أدوات ضغط حقيقية على إسرائيل، تُلزمها بتحقيق الرؤية التي استندت إليها عملية التسوية من قبل الطرف الفلسطيني على الأقل وهي رؤية حل الدولتين، في ضوء ذلك فإن هذا الخيار يبقى المفضل بالنسبة للإسرائيليين في المدى المستقبلي المنظور.

خلاصة القول، يتضح بأن ما يتحكم بمسار التسوية السياسية، هو الرؤية الإسرائيلية لها والمدعومة أمريكياً، والتي تتمثل بمنح الفلسطينيين كيان سياسي لهم يكون أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة، وهو ما يعني احتفاظ إسرائيل بكل المكتسبات التي حققتها على الأرض من جانب، وضمان تحررها من المناطق الفلسطينية الأكثر كثافة سكانية - أي تحررها من الخطر الديمغرافي- من جانب آخر، إلى جانب استمرار علاقتها بالسلطة وخاصة في شقي الاقتصاد والأمن، بما يحول احتلالها حقاً إلى احتلال مريح ومربح، ويُلقِي عن كاهلها مسؤولية وصفة دولة الاحتلال.

المراجع:

١. إبراهيم الدقاق وآخرون: القضية الفلسطينية تحديات الوجود والهوية، ط. ١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥، ص ٧١.
٢. نعيم سلمان بارود: التغيرات الإقليمية وأثرها على استحقاق الدولة الفلسطينية، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الرابع، غزة، مركز التخطيط الفلسطيني، ٢٠١١، ص ١٥٤.
٣. حمد الموعد (محرراً): اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق، ط. ١، دمشق، مركز دراسات الغد العربي، ٢٠٠٣، ص ٧٧.
٤. مارك هيلر: التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، التقرير الاستراتيجي، ط. ١، تل أبيب، معهد الأمن القومي الإسرائيلي، ٢٠١٠، ص ١٦٦.
٥. أفرايم هليفي: الدولة الفلسطينية من النظرية إلى التطبيق: التحديات التي تواجه الفلسطينيين وإسرائيل، ترجمة: زهير عكاشة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد ٣٠-٣١، غزة، مركز التخطيط الفلسطيني، ٢٠١١، ص ١٤٤.
٦. مازن العجلة: قضية اللاجئين الفلسطينيين... إلى أين؟!، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الرابع، مرجع سابق، ص ١٧٦.
7. Laura Drake, *Between the Lines: A Textual Analysis of the Gaza-Jericho Agreement* Arab Studies Quarterly, vol. 16, no. 4, (1994), 14.
٨. وليد المدلل: الاحتلال "الإسرائيلي" للقدس ومستقبل التسوية، مجلة دراسات باحث، العدد ١٠، بيروت، مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٥، ص ٢٠.
9. Reuven Pedatzur (ed.): *The Regional Implications of the Establishment of a Palestinian State* (Daniel Abraham Center for Strategic Dialogue, Netanya Academic College, November 2013), 13.
10. Helene Michou: *Towards declaration of a Palestinian State?* (Aeurpean Think Tank for Global Action, June 2011), 2.
11. Dore Gold & Diane Morrison, *Averting Palestinian Unilateralism: The International Criminal Court and the Recognition of the Palestinian Authority as a Palestinian State*, (Jerusalem Center for Public Affairs, October 20, 2010), 24.
١٢. جليبر الأشقر: الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة: عمر الشافعي، ط. ١، بيروت، دار الساقى، ٢٠١٣، ص ٧٤.

~ وسام إسماعيل محمود الفتعاوي ~

١٣. سامح راشد: هل الانقسام الذي تشهده بعض المجتمعات العربية يعكس استقطاباً سياسياً أم دينياً مدنياً؟، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٣، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠١٣، ص ٤٩.
١٤. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران): حال الأمة العربية ٢٠١١ - ٢٠١٢ معضلات التغيير وأفاقه، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ١٩٦.
١٥. عماد البشتاوي: الربيع العربي وفلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٥٥، رام الله، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٤، ص ١٣٨ - ١٤٤.
١٦. صلاح الدين الجورشي: الثورات العربية.. مشروع ناقص من داخله، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٦، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠١٣، ص ٢٥ - ٣٥.
١٧. عبد الغني سلامة: فلسطين.. الغائب الحاضر في الربيع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٣، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠١٣، ص ٢٠٠.
١٨. علي الجرباوي: المفاوضات العربية والفلسطينية مع إسرائيل المأزق والحل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٩، ص ٢١ - ٢٢.
١٩. محمد خالد الأزعر: المصالحة الفلسطينية بين الواقع والمأمول، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٨، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠١٤، ص ٥١.
٢٠. علي الدين هلال (محرراً): حال الأمة العربية ٢٠١٣ - ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤، ص ٣٠٥ - ٣٠٦.
٢١. مقابلة مع صائب عريقات: مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والدور الأمريكي، موقع يورونيوز الإلكتروني، ٢٥/١١/٢٠١٠:
٢٢. جميل هلال: الوطنية الفلسطينية في مواجهة تهافت السياسة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٥، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣، ص ١٠.

<http://arabic.euronews.com/2010/11/25/israeli-palestinian-peace-in-us-un-hands-say-erekat-and-beilin/>